سوريا في مناقشات مجلس النواب العراقي ١٩٤٥-١٩٥٨

أ.م.د.جلال كاظم محسن الكناني

قسم التاريخ /كلية الآداب/الجامعة المستنصرية

Dr. Jalal Kazem Mohsen Al-Kinani
Department of History / Faculty of Arts / Al-Mustansiriya University

سوريا في مناقشات مجلس النواب العراقي ١٩٤٥-١٩٥٨

أ.م.د.جلال كاظم محسن الكناني

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث التطورات السياسية في سوريا اثناء المدة الممتدة ما بين الاعوام ١٩٤٥-١٩٥٨ ، وموقف اعضاء مجلس النواب العراقي منها ، ولم يسلط الضوء على التطورات الاجتماعية والاقتصادية فيها ، لان مناقشات مجلس النواب اهتمت فقط بالامور السياسية خلال هذه المدة . اذ عاشت سوريا في هذه المرحلة احداثاً كثيرة متمثلة باستقلالها عام ١٩٤٦، وعلى الرغم من حصولها على الاستقلال الا ان البلاد لم تشهد استقراراً سياسياً بدءاً من عام ١٩٤٩، نتيجة الأنقلاب العسكري الأول ثم تبعه انقلابات عسكرية عدة عصفت في البلاد مما أدى إلى خلق أوضاع سياسية غير مستقرة بالمقابل لم يكن العراقيون بعيدون عما يجري في سوريا من أحداث ولا سيما البرلمان العراقي إذ شهدت جلساته مواقف ديمقراطية شجاعة من لدن اعضائه بخصوص سوريا تمثلت بأعلان تضامنهم معهم وكذلك استنكارهم وشجبهم لحالة الفوضى فيها ، فضلاً عن مطالبة النواب العراقيين الحكومة العراقية بأتخاذ الاجراءات اللازمة على وفق الطرق الدستورية لقيام مشروع الاتحاد العراقي – السوري التي حالت دون قيامه أسباب متعددة .

ومهما يكن من أمر، فأن اعضاء مجلس النواب العراقي قد نجحوا في ممارسة دورهم الرقابي عن طريق مناقشاتهم ومداخلاتهم في المجلس النيابي وتمكنوا من ابداء ارائهم ومقترحاتهم في توجيه سياسة الحكومة ونقدها في المجال الخارجي ولاسيما سياستها ازاء سوريا .Abstract

Syria in the Iraqi Parliament Debates
1945--1958

Dr. Jalal Kazem Mohsen Al-Kinani
Department of History / Faculty of Arts / Al-Mustansiriya University

This paper discusses the political developments in Syria during (1945-1958), and the attitude of Iraqi Parliament members. At this stage, Syria witnessed many events, the most important of which was its independence in 1946. Although it gained independence, it has not witnessed political stability since 1949, due to the first military coup followed by several military coups that hit the country, which created unstable political conditions. On the other hand, the Iraqis, especially the Iraqi parliament, were not far from what is happening

in Syria. Its sessions witnessed courageous democratic positions among its members regarding Syria, which included declaring their solidarity with it, denouncing and condemning the state of chaos in it, as well as demanding the Iraqi government to take the necessary measures according to the constitutional methods for the establishment of the Iraqi-Syrian Union, which failed for several reasons.

In any case, the members of the Iraqi Parliament succeeded in exercising their censorial role through their discussions and interventions and were able to express their views and suggestions in guiding the government's policy and criticize them in the foreign policy, especially as regards Syria.

المقدمة :

شهد تاريخ سوريا المعاصر كثيراً من الأحداث والتطورات السياسية لاسيما في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بل كانت وفي احيان كثيرة طرفاً اساسياً في صناعة احداث تاريخيه كبرى شهدها المشرق العربي والشرق الأوسط . فجاءت هذه المرحلة مليئة بالأحداث من أهمها ، حصولها على استقلالها وتشكيل الحكم الوطني واجراء انتخابات نيابية ديمقراطية تعبر عن ارادة الشعب السوري والتي اثمرت عن انتخاب أول رئيس للجمهورية السورية وبذلك غدت هذه المرحلة من المراحل المتميزة في تاريخ سوريا المعاصر . إلا أَن هذا الوضع لم يستمر طويلاً فسرعان ما كان للانقلابات العسكرية أثر في الاستحواذ على السلطة وهيمنتها على البلاد وهذا ما ادخلها في فوضى كبيرة نتيجة دخول العسكر في المعترك السياسي .ازاء ذلك كان اعضاء مجلس النواب العراقي يتابعون ما يحدث في سوريا من احداث سياسية ومدى انعكاس ذلك على الوضع الداخلي والخارجي لها.اذ اعلن مجلس النواب تضامنه مع السوريين ومشاركتهم احتفالاتهم بيوم الجلاء ، فضلاً عن استنكارهم للاعتداء الفرنسي عليها فضلاً عن مطالباتهم بشأن مشروع الأتحاد مع سوريا.

لقد اقتضت ضرورة البحث تقسيمه على ثلاثة محاور، تضمن المحور الأول الاعتداء الفرنسي على سوريا وموقف مجلس النواب العراقي منه. في حين خصص المحور الثاني لموقف مجلس النواب العراقي من الانقلابات العسكرية في سوريا، أما المحور الثالث فقد كرس لمشروع الاتحاد العراقي – السوري في مناقشات مجلس النواب العراقي .

اعتمد البحث بالدرجة الاولى على محاضر مجلس النواب العراقي الدورة الانتخابية (العاشرة – الحادية عشر – الثانية عشر – الثالثة عشر – الخامسة عشر) والمصادر الأخرى العربية منها فضلاً عن الصحف والمجلات والدراسات الاخرى .

- الاعتداء الفرنسي على سوريا وموقف مجلس النواب العراقي منه:

مرت سوريا بظروف خاصة اثناء الحرب العالمية الثانية مكنتها من التخلص من الاحتلال الاجنبي حالها حال غيرها من دول المشرق العربي[١] اذ اضطرت فرنسا تحت ضغط بريطانيا إلى اجراء انتخابات في سوريا عام ١٩٤٣ على الرغم من عدم قناعة الفرنسيين بأن الاخيرة لم تكن جاهزة للاستقلال ، وهذا ما ادى بعد نهاية الحرب إلى اندلاع احتجاجات في البلاد وتصادم مع القوات الفرنسية التي عبر عنها بأنتفاضة الاستقلال نتيجة سياسة فرنسا الانتدابية [٢] .

شهدت سوريا تظاهرات تطالب بالاستقلال ونيل الحرية بدأت مع نهاية الحرب وتطورت فيما بعد لتشمل معظم المدن السورية وقد تم قصف مدينة دمشق في ٢٩ / ايار ١٩٤٥ من قبل القوات الفرنسية ، كما تم احتلال مبنى البرلمان السوري نتيجة رفض نوابه الموافقة على عقد اتفاقيات مع فرنسا [٣].

في خضم هذه التطورات اسفرت المفاوضات الثلاثية التي عقدت في ٢٢تموز من العام نفسه إلى استلام السلطات السورية مسؤولية الثكنات العسكرية في البلاد كافة واحالة القضية السورية على مجلس الأمن الدولي في ايلول عام ١٩٤٥ ، ونوقشت فيه اوضاع سوريا وعلى اثرها تم جلاء القوات الاجنبية المشتركة في ١٧ نيسان ١٩٤٦ من الاراضي السورية[٤]. وبعدها اعلن عن تشكيل الحكومة السورية المستقلة في ٢٧ نيسان ١٩٤٦[٥].

ازاء هذه الاحداث وتطوراتها السياسية في سوريا، لم يكن العراق بعيداً عما جرى فيها ، اذ عملت السياسة الخارجية العراقية على مساندة سوريا في مطالبها في الجلاء وحصولها على الاستقلال ، اذ احتجت وزارة حمدي الباجة جي [٦]. في ٢٠ ايار ١٩٤٥، على الأعمال التي ارتكبها الفرنسيون في سوريا وطالبت الدول الكبرى باتخاذ خطوات عملية في سبيل وقف ما جرى فيها [٧].

بالمقابل حظيت حادثة الاعتداء الفرنسي على سوريا بأهتمام خاص من لدن اعضاء مجلس النواب العراقي ، وعبروا عن استنكارهم وتضامنهم مع السوريين اذ شهدت الجلسة السادسة والثلاثون من الاجتماع الاعتيادي المنعقدة في ٢١ ايار ١٩٤٥ ، مناقشات بشأن هذا الموضوع ولاسيما بعد ان قُرأ ما جاء في البرقية الواردة من السكرتير العام لجمعية الاتحاد العربي في القاهرة على مسامعهم والتي ناشدت فيها الحكومة العراقية مساندة سوريا في محنتها الحالية قبل تفاقمها بعد ان تمادى الفرنسيون في محاولة خلق الاضطرابات في سوريا لأجبارها على قبول اتفاقيات تقضي على استقلالها [٨].

وفي هذه الاثناء أوضحت الحكومة العراقية لأعضاء مجلس النواب العراقي بأنها قدمت الاحتجاجات اللازمة بشأن هذا الموضوع وعدتها مخالفة للقواعد الدولية [٩] كما ان وقوع بعض الاعتداءات من قبل القوات الفرنسية على الأهالي قد أدى إلى أمور غير مألوفة لا ترضى بها دولة تقدر استقلالها وحريتها ودعت إلى أن يقف المحتل المعتدي عند حده [١٠] .

لم يكتفِ اعضاء مجلس النواب بأحتجاج الحكومة العراقية ، اذ انبرى نائب بغداد توفيق السويدي [١١] والقى خطاباً مطولاً في الجلسة المنعقدة في ٢١ايار١٩٤٥ أزاء هذا الاعتداء داعياً الشعوب العربية إلى ان تتكاتف وأن ياخذ بعضها ببعض حتى يمنع المعتدي من اعتدائه . وأشار ايضاً إلى ان القضية السورية تعد من القضايا التي مهدت الطريق للمستعمرين ان يمدوا ايدهم في البلاد العربية الا ان السوريين استطاعوا ان يقضوا على تلك الاماني الفرنسية وان يحصلوا على استقلالهم ، كما ندد باساليب السياسة الفرنسية ومعاملتها في سوريا كون الاخيرة تشكل جزءاً مهماً من الشعب العربي[١٢].

ثم تساءل النائب نفسه لماذا يتفرج حلفاؤنا (بريطانيا) على هذه المأساة التي تمارسها فرنسا ، ولا يتفوهون بكلمة ويقولون في الوقت نفسه اننا اعترفنا باستقلال سوريا واصبحت حرة فليس لأحد ان يطالب بحقوق ممتازة او غيرها وهم أحرار في بلادهم. و في ختام كلامه حث النواب على التكاتف لأننا دائماً نتشدق بالاقوال ونكتفي بالاحتجاجات دون الافعال معتقداً ان الفرصة ستكون سانحة للمعتدين لتجرؤ اكثر من ذلك ، كما ناشد الجامعة العربية للاجتماع حالاً والنظر في قضية الاعتداء وأن تبيَّن للمعتدى عليهم بأنها ستكون عند نجدتهم . لأن لدينا في ماضينا تجارب طويلة وان كانت قد ادت إلى بعض التضحيات والاضرار للشعب العربي لوقوفه بوجه الطامع الاجنبي [١٣].

اما نائب البصرة عبد الوهاب محمود[١٤] ، فقد ايد ما قاله النائب السويدي بشأن اتخاذ جامعة الدول العربية موقفاً حاسماً ومشتركاً أزاء هذه الأعمال العدوانية، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن هذا الاعتداء لم يكن مجرد صدفه وإنما له جذوره مذكراً بتصريح المستر تشرشل رئيس وزراء بريطانيا في أحدى خطاباته عندما تحدث قائلاً : "انه يجب ان يعطى مركز ممتاز لفرنسا في سوريا" . كما اقترح النائب ان تستمر الحكومة العراقية في نشاطها الدبلوماسي ليس مع الدول العربية وفرنسا فقط ، بل مع بريطانيا بوصفها العامل المهم في القضية السورية ودعا مجلس النواب بأن لا يقتصر شعوره أزاء هذا الاعتداء داخل قبة البرلمان فقط وانما عليه ان يقدم احتجاجاته لمختلف الجهات بوصفه ممثلاً للشعب العراقي كافة [١٥].

شارك العراقيين الشعب السوري بمناسبة جلاء القوات الفرنسية اذ اعرب رئيس حزب الاستقلال محمد مهدي كبة [١٦] ، بوصفهِ أحد الاحزاب القومية في العراق عن سعادته وتمنياته

الصادقة مشاركاً سوريا احتفالها في مهرجان الجلاء داعياً البلاد العربية للمسير قدماً نحو التحرر وتحقيق وحدتها(١٧).

وفي الصدد نفسه، قابل وفد الصحافة العراقية في مهرجان الجلاء رئيس الجمهورية السورية شكري القوتلي(١٨) وسأله الوفد عما يريد ان يقوله للعراق فقال :

"ان العراق له الفضل على سوريا ودعا ان تكون العلاقات بين البلدين مبنية على اسس قوية ومتينه ضمن الجامعة العربية لكي يتمكن العرب من اعادة مجدهم كما قدم بهذه المناسبة الشكر للعراقيين كافه"(١٩).

بالمقابل ، قرر مجلس النواب السوري بالاجماع على وجوب تكليف الحكومة السورية لتقديم مذكرة احتجاج إلى هيئة الامم المتحدة بشأن بقاء بعض القوات الاجنبية في سوريا بنحو خاص، والبلاد العربية بنحو ام ، ودعا في الوقت نفسه الجامعة العربية لممارسة دورها في هذا الموضوع (٢٠).

انتقد سلمان الشيخ داود (٢١)، نائب بغداد اعمال فرنسا في سوريا لأنها متناقضة مع اقوالها أبأن دخولهم البلاد عندما زعموا أنهم جاؤوا لانقاذ سوريا ونشر ثقافة بلدهم فيها دون ان يتعرضوا لثقافه البلاد العربية, إلا أن ما حدث هو العكس اذ شهدت سنوات الاحتلال الدمار والخراب والجهل والفقر والبؤس والشقاء وهي تدعي بأنها دولة الحضارة والمدينة. واستمر النائب في نقده لفرنسا عندما انتهزت فرصة الاضطرابات العالمية للأعتداء على كرامة بلاد كانت تريد السلام والامان والحفاظ على استقلالها في وقت كانت فيه البلاد العربية تأمل خيراً من مؤتمر سان فرانسيسكو(٢٢). ان ينشر السلام في العالم ويعمل على المحافظة على حقوق الشعوب الضعيفة مناشداً الدول العربية إلى التكاتف والرد بالمثل مادامت فرنسا لا تفهم لغة المنطق ولا تدرك حقيقة الواقع لأن هذا الاعتداء ليس على سوريا فقط وانما على البلاد العربية كافة(٢٣).

امتعض نائب بغداد حسن السهيل (٢٤). من وعود بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية الكاذبة في أثناء الحرب العالمية الثانية لتحرير الشعوب المظلومة ولرفع الظلم والاستعمار عنها وهذا ما جاء على لسان اصحاب القرار في هذه الدول .يعترفون باستقلال سوريا وبعدها يريدون لفرنسا مركزاً ممتازاً فيها. فتساءل النائب : هل لهم الحق في ذلك من الدم او الجنس او الدين ، ام لأنهم اوروبيون ونحن شرقيون .فهل هذا هو المنطق والوفاء في العهود والمواعيد التي تعطى والتصريحات التي يصرح بها ؟ (٢٥).

ناشد نائب الكوت طارق العسكري(٢٦)، في الجلسة المنعقدة في ٢١ ايار١٩٤٥ الحكومة العراقية بتوضيح موقفها عما يجري من احداث في سوريا لأن انهيار استقلال سوريا سيؤدي إلى انهيار استقلال العراق ومنتقداً بريطانيا وموقفها المتفرج من هذه التطورات . ومتسائلاً في

الوقت نفسه هل هذه الاعمال تخدم المصالح البريطانية ام ماذا؟ كما اشار إلى ان الادارة الفرنسية الموجودة في سوريا ادارة غير شرعية وباطلة وغير معترف بوجودها وباعمالها من قبل العراق [٢٧].

اقترح روبين بطاط [٢٨]، نائب بغداد مقترحاً لمعاجلة موضوع القضية السورية مفاده ان يرفع اعضاء جامعه الدول العربية مذكرة احتجاج خاصة إلى الجهات الدولية لغرض انهاء هذه الاعمال غير الدولية في سوريا ولاسيما أن الاخيرة اصبحت عضواً في مؤتمر سان فرانسيسكو العالمي وبموافقة الدول الكبرى ومن ضمنها فرنسا [٢٩].

مما تقدم تبين ان الاعتداء الفرنسي على سوريا قد اخذ حيزاً كبيراً في جلسات مناقشات مجلس النواب العراقي واثار حفيظة النواب العراقيين ، اذ تعالت اصواتهم للمطالبة بأستقلال سوريا الناجز ،واعلنوا تضامنهم مع السوريين واستنكارهم للاعمال العدوانية التي ارتكبها الفرنسيون في هذه البلاد ،وطالبوا الحكومة العراقية في اكثر من جلسة لمعرفة موقفها وردود افعالها من هذا الاعتداء وضرورة ايقاف التدخلات البريطانية بالشأن السوري لأنّها حليفة العراق.

-مجلس النواب العراقي والانقلابات العسكرية في سوريا:

كان للدور الذي ادته المؤسسة العسكرية في الدول حديثة الاستقلال كسوريا ،اثره في ان يكون لها مكانة كبيرة ولاسيما أنَّ هذه البلاد كانت تعاني من التباين العنصري والديني بين سكانها لذلك اصبح الجيش السوري هو الكيان الذي احتوى كل فئات المجتمع وغدا رمزاً لوحدة الامة السورية وحاملاً لافكار سيادتها الامر الذي جعلها ان تكون مؤسسة متميزة في مؤسسات الدولة[٣٠].

وبذلك ، ادركت المؤسسة العسكرية ضرورة التمتع والقيام بدور سياسي في البلاد انطلاقاً من انهم محققوا الاستقلال لذلك كان الانقلاب العسكري هو البديل لسوريا الذي تعاني من ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في انظمة حكمها خاصة بعد ان اخفقت السلطة المدنية السيطرة على حالة الفوضى التي حلت بالبلاد نتيجة للصراعات الحزبية والطائفية والقبلية ولما كان الجيش هو المؤسسة الاكثر تنظيماً في سوريا الامر الذي ادى به إلى الاستيلاء على زمام الامور والسلطة مجدداً فيها عن طريق الانقلاب العسكري [٣١].

شهدت سوريا تطورات سياسة خطيرة للمدة ما بين (١٩٤٩-١٩٥٤) كانت مليئة بالأضطرابات والفوضى نتيجة حدوث انقلابات عسكرية، كان أولها الانقلاب العسكري في ٣٠ اذار ١٩٤٩ بقيادة العقيد حسني الزعيم[٣٢]. اذ استولى الانقلابيون خلاله على المباني الرسمية دون مقاومة وقاموا بأعتقال رئيس الجمهورية شكري القوتلي الذي كان قيد المعالجة في

المستشفى ورئيس الحكومة اللذان وضعا تحت الأقامة الجبرية ، استقبل السكان خبر الانقلاب بمرارة واعلن الزعيم عن حل البرلمان السوري والاسراع بوضع دستور جديد وتنظيم الانتخابات العامة وقد سوَّغ اجراءاته برغبته في اقامة عهد جديد ووضع حد للاهمال والرشوة الذي تميز بها الحكم السابق [٣٣].

كان العراق أول دولة عربية اعترفت في النظام الجديد في سوريا ، ففي الأول من نيسان من العام نفسه ،ارسل العراق مبعوثان عراقيان إلى دمشق واعربا عن تأييد بلادهم للانقلاب[٣٤].الذي يعد الاول في التاريخ العربي المعاصر بعد الحرب العالمية الثانية[٣٥].

في خضم انشغال حسني الزعيم بأرسال وفوده وابداء تصريحاته للحصول على اعتراف البلاد العربية لنظام حكمه ، قام رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد بزيارة دمشق في السادس والعشرين من نيسان عام ١٩٤٩ ، لإجراء مفاوضات مباشرة حول اوضاع سوريا وضرورة استقرارها [٣٦] .

كان من الطبيعي ، ان يحتل هذا الانقلاب جدول اعمال مجلس النواب العراقي ، لاهميته السياسية واثره في الوضع الداخلي والخارجي لسوريا اولا ، ولاعتراف الحكومة العراقية به ثانيا [٣٧]. وفعلاً شهدت الجلسة الثلاثون من الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لعام ١٩٤٨ ، مناقشة الوضع السياسي في سوريا نتيجة الانقلاب العسكري اذ بين نائب بغداد عبد الرزاق الظاهر [٣٨]. ان سبب الأنقلاب السوري الحقيقي هو الاستياء العام من الحكم الفاسد وعلى الرغم من الماضي السيء للطبقة الحاكمة السورية إلا أنها ناضلت في سبيل استقلال سوريا لكن لم يفدها عندما ارادت ان تجلب النفع لنفسها فأسقطها الشعب ولما سقطت لم يترحم عليها أحد، الا المنتفعين منها شخصياً[٣٩].

تساءل نائب ديالى عز الدين النقيب[٤٠]، في قبة البرلمان عن موقف الحكومة العراقية من هذا الانقلاب العسكري في سوريا وهل اعترفت به الحكومة؟ على غرار ما قامت به الدول العربية المجاورة وكثير من الدول الغربية والشرقية عندما اعلنت اعترافها بالحكم العسكري الجديد في سوريا. ودعا الحكومة في الوقت ذاته إلى التريث في هذا الموضوع ريثما يتضح الموقف تماماً للرأي العام[٤١] ، لا ان يؤخذ من وجهة نظر شخصية لأن اغلب السوريين يؤيدون الأنقلاب وعدوا عملية تغير الحكم السابق ضرورة حتمية . وعليه إذا أردنا حقيقة التقارب مع سوريا علينا ان نراعي شعورهم وأحاسيسهم لأن السوريين من وجهة نظرهم عندما تبحث معهم في موضوع هذه الحركة الانقلابية من حيث عدم دستوريتها وشرعيتها يقولون إن الدستور يكون مقدساً ومصوناً اذا صانه حماته فأذا خرق الدستور حماته اصبح على الشعب

واجب خرق الدستور لأعادة هيبته . لذا ينبغي علينا ان نراعي هذه الجهة في حال التقارب معهم وبناء صفحة جديدة في تاريخ العلاقات العراقية-السورية[٤٢].

في حين كان لنواب آخرين رأي في هذا الموضوع،اذ دافع نائب بغداد حسين جميل [٤٣]. ، عن الحكومة العراقية وادعى انها تعاملت مع الانقلاب السوري بوصفهِ شأناً داخلياً يخص السوريون انفسهم ولكن مع ذلك سارعت الحكومة العراقية منذ حدوث الانقلاب إلى دراسة الاوضاع عن كثب وعملت على الاتصال ببعض رجال سوريا العقلاء لتفهم الحالة من اجل مواجهة الصهاينة الذين اظهروا عدواناً جديداً بأحتلالهم مواقع في داخل الاراضي السورية. وابدت الحكومة العراقية استعدادها لارسال جيشها للدفاع عن سوريا اذا داهمها الصهاينة. واشار النائب ايضا ان العراق يعترف باستقلال سوريا وسيادتها اما نظام الحكم فيها فأمر يعود للسوريين انفسهم والحكومة العراقية تتعامل مع اي حكومة تقوم في سوريا وتحظى بتأييد السوريين لأن العراق حكومة وشعباً تربطه مع الشعب السوري علاقات ودية واخوية [٤٤] .

على الرغم من اختلاف الأراء ما بين النواب العراقيين بشأن الانقلاب السوري من حيث الاعتراف به من قبل الحكومة العراقية لفقدانه الشرعية الدستورية إلا أن معظم السوريين اعلنوا تأييدهم له ولكن مع هذا كانوا متذمرين من الوضع الجديد وذلك لفقدان الحكم الصالح لأن الطبقة الحاكمة في سوريا تجعل من كيان الدولة وسيلة للاثراء غير المشروع وهذا ما عبر عنه احد زعماء المعارضة السورية في روما خارج البلاد رشدي الكيخيا ،وما صرح به الفرنسيون انفسهم في عام ١٩٣٧،عندما تذمروا من الحكام السوريين بسبب كثرة الرشوة في البلاد فضلا عن اساءتهم استعمال سلطاتهم الأمر الذي دفعهم إلى عقد المعاهدة الفرنسية – السورية معهم عام ١٩٣٦.[٤٥]

لم تشهد سوريا استقرارا سياسيا خلال عام ١٩٤٩،اذ شهدت البلاد انقلابات عسكرية وهيمنة المؤسسة العسكرية ،اذ فوجئت دمشق واستيقظت على غير عادتها في١٤اب من العام نفسه بانقلاب قاده العقيد سامي الحناوي [٤٦].عد الانقلاب العسكري الثاني في تاريخ سوريا المعاصر [٤٧].اذ فسح المجال للأحزاب السياسية لممارسة نشاطها ما عدا الحزب الشيوعي السوري ،كما اعاد السلطة إلى المدنيين وقد اعلن العراق تأييده للنظام الجديد في سوريا وكان حليفه الرئيسي [٤٨]، إلا أن هذا الوضع لم يستمر طويلاً فسرعان ما تلاشى هذا النظام على اثر وقوع انقلاب عسكري جديد هو الثالث في البلاد في غضون ٩ اشهر اذ تمكن العقيد الشيشكلي[٤٩]، من الاطاحة بالنظام القائم في ١٩ كانون الاول ١٩٤٩،ووضع سامي الحناوي تحت الاقامة الجبرية وعين رئيساً جديداً للأركان العامة ، بينما اصبح الشيشكلي نائباً له لرغبته

بالابتعاد عن مسرح السياسة لكي يعطي انطباعاً ان الحكم في البلد يتم بأدارة مدينة وليس عسكرية [٥٠] .

استمرت التغييرات الوزارية ولاحت في الافق المشاريع الغربية وتوالت استقالات الوزارات فضلاً عن ظهور استياء من تدخل الجيش في السياسة مما دفع العقيد الشيشكلي إلى القيام بأنقلابه الثاني في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥١ .[٥١] وشهدت سوريا اقامة حكم عسكري دكتاتوري ، اذ اعلن الشيشكلي ان الجيش سيتولي مسؤولية المحافظة على النظام والأمن واتهم حزب الشعب السوري بأنه كان وراء مختلف الانقلابات العسكرية السابقة ، وسيطر الشيشكلي على الحياة السياسية في البلاد واصبح الحاكم الفعلي إلى غاية ٢٥ شباط ١٩٥٤ .[٥٢] اذ استطاعت القيادة الوطنية في سوريا ان توجه نضالها ضد هذا الحكم العسكري وتمكنت من ان تقود الشعب وتتوج نضاله بعمل عسكري اطاح بالشيشكلي[٥٣] .

ازاء هذه الاحداث السياسية في سوريا والفوضى والاضطرابات التي شهدتها البلاد على اثر هذه الانقلابات العسكرية ، لم يبقَ مجلس النواب العراقي متفرجاً عما يجري في سوريا ، اذ شهدت الجلسة الرابعة من الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٥١ ، مناقشة الاوضاع السياسية فيها ، اذ قدم ثمانية عشر نائباً تقريراً بشأن ذلك ، عدوا فيه الانقلاب العسكري الأخير يمثل تحدياً صارخاً على الدستور في سوريا ، ودعوا إلى اتخاذ التدابير كافة التي من شأنها ان تبعد الاخطار عن هذا البلد . اذ ليس من مصلحة البلاد العربية ان تبقى سوريا واستقلالها مهددين بسبب هذه الحركات الانقلابية من حين لأخر وطالبوا ايضا الحكومة العراقية بالمحافظة على الحياة الدستورية واعادة الامن والاستقرار فيها والقيام بكل ما لديها من الوسائل لاطلاق سراح المعتقلين السياسيين واعادة حرياتهم لهم ، ولا يجوز للحكومة ان تغض النظر عن مسؤولياتها المترتبة عليها أزاء سوريا، كما طالبوا من المجلس النيابي العراقي ارسال برقيات إلى المجالس النيابية العربية يناشدها العمل على انقاذ سوريا من محنتها[٥٤].

وصف نائب البصرة عبد اللطيف جعفر[٥٥] ،هذه الحركة التي اطاحت بالدستور والبرلمان السوري والحكومة بالرعناء، واتخذ منفذوها من سوريا مسرحاً لتحقيق رغباتهم التي جعلتهم أداة طيعة لتنفيذ مشاريع استعمارية ولأضعاف جبهة العرب الداخلية وجعلها غير قادرة على الصمود امام الأخطار المحدقة التي اخذت تتسع وباتت تشكل تهديداً حقيقياً للعرب في عقر ديارهم مستفيدين من تغلغل الروح الانتهازية الهدامة في بعض من بيدهم الحل والعقد في الدول العربية كما انتقد النائب موقف الحكومة العراقية السلبي من انقلاب الشيشكلي واصفاً صمتها دلالة واضحة على ان هناك تفاهماً ضمنياً بينها وبين قائد الانقلاب لذلك طالبها

بايضاح موقفها للمجلس النيابي بشأن الاجراءات اللازمة التي يمكن اتخاذها لاطلاق سراح المعتقلين السياسيين في السجون السورية اولا ، وعن المفاوضات التي اجرتها الحكومة مع الانقلابين منذ اكثر من شهر ليطلع المجلس النيابي ومن ورائه الشعب العراقي عما جرى في الخفاء من أمور قد يكون لها الاثر في التخفيف من وطأة النكبة التي حلت في سوريا[٥٦] .

اما عز الدين النقيب نائب ديالى، فقد وجه انتقاده للحركة الانقلابية التي قام بها الشيشكلي ووصفها بالتمرد وعدها محاولة لأغراض استعمارية يريد ان ينفذها في سوريا وهذا ما ظهر جلياً من اجراءاته بشأن احالة ميناء اللاذقية إلى شركة فرنسية صهيونية فضلاً عن قبوله مجيء البعثة العسكرية الفرنسية إلى سوريا وتوليها مسؤولية وضع الخطط اللازمة للجيش السوري[٥٧].

اصبحت البلاد العربية بحاجة اكثر إلى الاستقرار السياسي في هذه المرحلة، لكي تجابه الاخطار المحدقة بها، هذا ما دعا اليه نائب الموصل احمد الجليلي[٥٨] ، في أثناء مناقشات الجلسة البرلمانية رداً على الحركة الانقلابية التي قام بها الشيشكلي واعلن نفسه حاكما عسكرياً على سوريا بعد ان حل المجلس النيابي السوري الشرعي ووضع الوطنيين المخلصين الذين قدموا الكثير لبلادهم في السجون على الرغم من تمتعهم بثقة مجلس الامة السوري، فأصبحت البلاد جميعها في شك من بواعث هذه الحركة واهدافها ، وعليه ناشد النائب الحكومة العراقية من جهة ، والحكومات العربية من جهة اخرى بمعالجة الوضع في سوريا ووضع حداً لهذه الحركات المتمردة لأن استمرار الوضع على هذه الحالة يعني تعرض البلاد العربية إلى الكثير منها , كما انتقد موقف الحكومة العراقية من هذه الاحداث بأنها لم تعمل سوى اكثر من أَنهَّا لم تعترف بالحكومة الشيشكلية في بادئ الامر، ثم تغير الحال وفوجئنا بأن ضباطاً من الانقلابين جاءوا إلى العراق وفاوضوا الحكومة العراقية على الرغم من ان المفاوضات كانت غير رسمية لكنها حصلت ولم يعرف مجلس النواب العراقي لماذا جاء هؤلاء الضباط وما جرى في محادثاتهم مع الحكومة وكيف سمح لهم بالمجيء إلى العراق ؟ فكان الاجدر بها ان تطلع المجلس النيابي على تفاصيل الأمور ولاسيما مثل هذه القضايا المهمة التي تتعلق بمصير البلاد العربية[٥٩] .

تصدى نائب بغداد عبد الكريم كنه[٦٠] للشيشكلي وحركته الانقلابية ، فأعرب عن اسفه الشديد بأن الشعب السوري الذي قاوم الاستعمار الاجنبي لسنوات طوال من اجل نيل استقلاله وحريته يحكم من لدن شخص الشيشكلي الذي سبق أن ادى يمين الولاء لفرنسا ووضع يده مقسماً في الأمس القريب ان يكون مخلصاً لها ومن ثَّمَ يكون عبداً لفرنسا تحتل به سوريا فأن ما قام به الانقلابيون لا يمثل الا سياسة اقل ما يقال عنها انها ضد مصلحة سوريا بنحو

خاص، والبلاد العربية بنحو عام . واستمر النائب متسائلاً لماذا اقال الشيشكلي الوزارة السورية؟ لأنهَّا ارادت ان تقوم بواجبها القومي الذي حتم عليها ظروف وجودها ومصلحة البلاد العربية ام اقالها ارضاءً لفرنسا ويأتي للحكم ويعقد معاهدات تجارية وعسكرية معها قيد فيها الجيش السوري بأسلحة قديمة مع ان معظمه لا يدين بالولاء له ، في حين يدعي أنه اقدم على ذلك حتى لا يغضب رئيس الحكومة السورية ناظم القدسي فرنسا ومن ثَّمَ لايجد من الواردات والمعدات للجيش السوري وتسويغهُ هذا لم يكن صحيحاً[٦١].

اعلن نائب الدليم جمال الراوي[٦٢] عن تأييده لما تحدث به النواب العراقيون بشأن هذه القضية المهمة التي تخص البلاد العربية بنحو عام ، والعراق بنحو خاص ، ولكنه في الوقت نفسه اثار قضية العراقيين الذين يقطنون سوريا لسنوات طوال ويدينون بالولاء لها شأنهم في ذلك شأن السوريين القاطنين في العراق فهؤلاء متذمرون من اعوان الشيشكلي فهناك مضخات زراعية للعراقيين في لواء دير الزور يرومون مصادرتها ، وعليه حذر الحكومة إلى ضرورة اتخاذ اجراءات حاسمه لمعالجة هذه القضية التي تهم العراق حكومة وشعباً .[٦٣]

استمر النواب في جلساتهم لمناقشة موضوع سوريا ونظام الحكم العسكري فيها ، ففي الجلسة الثامنة المنعقدة في ١٢ شباط عام ١٩٥٢ ، تساءل نائب البصرة سلمان الابراهيم[٦٤]، عن الأسباب التي دفعت الحكومة العراقية إلى تغير موقفها من انقلاب اديب الشيشكلي لعدم اعترافها به في بادئ الامر لأنه من صنيعة الغرب وخرق الدستور وعدم احترامه قوانين البلاد فضلاً عن حله المجلس النيابي وتشريده احرار البلد ورجال السياسة وزج اكثرهم في السجون الأ ان الحكومة لم تستمر على موقفها هذا تجاه الانقلاب ، فسرعان ما لبثت ان انحرفت عما اتخذته من سياسة حيال الشيشكلي ودخلت معهم في مفاوضات. واعلن الانقلابيون بعد عودتهم إلى دمشق انهّم نجحوا في مفاوضاتهم مع الحكومة العراقية، وهذا يعني ان الاخيرة اعترفت بهم واعلنت عن تأييدها للوضع العسكري القائم في سوريا[٦٥].

تبين مما تقدم ان اعضاء مجلس النواب العراقي تفاعلوا مع موضوع الانقلابات العسكرية في سوريا ، لما لذلك من تأثير في الوضع السياسي في سوريا بنحو خاص، والبلاد العربية بنحو عام، لذلك شغل هذا الموضوع الراي العام العراقي واخذ حيزاً كبيراً في جدول اعمال المجلس النيابي. اذ شهدت جلساتهم كثيراً من المناقشات التي تطالب الحكومة العراقية ببيان موقفها من التطورات السياسية ،كما ادانوا في الوقت نفسه السياسة التي اتبعها الشيشكلي تجاه الوطنيين السياسيين السوريين الذين قضوا سنوات طويلة من أجل نيل الاستقلال من جهة ، واستمراره في الموالاة لسياسة فرنسا وتنفيذ اهدافها الاستعمارية من خلاله في سوريا من جهة اخرى .

-مشروع الاتحاد العراقي-السوري في مناقشات مجلس النواب العراقي:

اصرت السياسة الخارجية العراقية في العهد الملكي على التدخل في الشأن السوري، نتيجة طموح الوصي عبد الاله للحصول على عرشها ، وقد ازدادت محاولات العراق لضم سوريا حتى بعد تأسيس جامعة الدول العربية [٦٦]، التي كان تأسيسها سبباً في تجميد المشاريع الوحدوية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية[٦٧]، وفي السياق ذاته ، فقد بين الرئيس السوري شكري القوتلي في أيلول ١٩٤٧ ، ان مشروع الاتحاد السوري هي قضية خاصة بسوريا وبإدارة شعبها وبحدودها الكاملة من الناحية الجغرافية والتاريخية والقومية ، كما صرح ايضاً بأنه لم يعمل على تحقيقه إلا في ضوء ما وضعه ميثاق جامعة الدول العربية [٦٨].

عملت السياسة الخارجية العراقية بعد الحرب العربية – الصهونية عام ١٩٤٨ ، على تحقيق مشروع الاتحاد العراقي–السوري [٦٩]،ففي عام ١٩٤٩وجه نوري السعيد دعوة لتوحيد سوريا بعد الانقلاب العسكري وقد رحبت سوريا بأي مشروع يهدف إلى تقويه نظام الحكم فيها [٧٠]، إلا أن التحرك المصري احال دون ذلك عندما نجح في اقناع حسني الزعيم قائد الانقلاب بالوقوف ضد العراق [٧١], وهذا ما اعترف به نوري السعيد فيما بعد بأن هدف مصر من مشروع الضمان الجماعي الذي طرحته في اجتماعات الجامعة العربية في تشرين الثاني ١٩٤٩،لم يكن هدفه مواجهة الصهاينة وانما ارادت ان تمنع اي تجمع للدول العربية، كالاتحاد العراقي–السوري ، وهذا ما صرح به مسؤولون سوريون ايضاً بأن الهدف منه هو احباط هذا المشروع[٧٢]، في حين عدت الجامعة العربية مشروع الاتحاد خطوة مشوهة تهدف إلى وضع العراقيل امام تحقيق اهدافها، فضلاً عن توسيعها لسلطة النفوذ الاجنبي والانتقاص من سيادة سوريا[٧٣] . وبينما كانت الأخيرة تسير في اعداد الخطوات للاتحاد مع العراق فقد اقترحت ان يكون ميثاق الدفاع المشترك أو الضمان الجماعي في اطار الاتحاد الفيدرالي بين الدول العربية وقد ابدى الجانب العراقي موافقته على المقترح السوري وهو ان يكون مشروع الضمان الجماعي على اساس مبدأ الاتحاد الذي قدمه الوفد السوري، واذا تعذر حصول الاجماع على هذا المبدأ فلا مانع ان يكون المشروع متنوعاً يتماشى مع رغبة اي دولة بمعنى من ترغب من الدول ان يكون بشكل اتحاد او تحالف فلها ذلك وهذا ينطبق وميثاق الجامعة العربية ولكن اللجنة التي شكلتها الاخيرة بشان هذا المشروع رفضت الاخذ بالأقتراح السوري والمشروع العراقي[٧٤] .

تجددت المساعي لتحقيق الاتحاد العراقي –السوري بعد انقلاب سامي الحناوي في ١٤ اب ١٩٤٩ ، فقد صرح وزير خارجية العراق فاضل الجمالي قائلاً:"ان العراق يرحب بالاتحاد مع سوريا اذا رضي الزعماء السوريون والشعب السوري ، ووصف علاقات العراق بالحكومة السورية الجديدة بأنها علاقات صداقة وود ، وادعى ان العراق لا يرغب في فرض الاتحاد على

سوريا لأن هذا الموضوع متروك لقرار السوريين " [٧٥] الا ان هذا المشروع لم يتحقق بسبب انقلاب قام به أديب الشيشكلي[٧٦] .

استمرت جهود العراق الرامية ايضاً إلى تحقيق مشروع الاتحاد حتى بعد انقلاب سوريا الاخير، إلا أنها لم تأتِ بنتيجة ولا سيما بعد ان اوضح الشيشكلي في منهاجه السياسي عدم امكانية البقاء مع ساسة العراق واستحالة الاتحاد العراقي السوري لأنه سيكون امتداداً للنفوذ البريطاني[٧٧].

لقد وجه الشيشكلي بانقلابه ضربة لمشروع الاتحاد ، الامر الذي دفع حكام العراق إلى الادراك بصعوبة قيام دولة متحدة تضم العراق وسوريا طالما الشيشكلي مازال متمسكاً بالسلطة .ويبدو ان رفض حكام سوريا لهذا الاتحاد هو بسبب موالاة الحكومة العراقية لبريطانيا بموجب معاهدة ١٩٣٠، والذي يعني في حالة قيام مثل هذا الاتحاد خضوع سوريا لمنهج السياسة الخارجية البريطانية التي شجعت على قيام مشروع الهلال الخصيب [٧٨] الاستعماري ليكون عائقاً في سبيل تحقيق الوحدة العربية الشاملة[٧٩].

ساعد توتر العلاقات العراقية – السورية القوى المناوئة للسلطة على زيادة نشاطها واستطاعت الاتصالات التي قام بها السياسيون مع ضباط الجيش المتذمرين من الوضع القائم ان تأتي ثمارها بانقلاب جديد في ٢٥شباط١٩٥٤، واصبحت الظروف القائمة مواتية لتحقيق الاتحاد مع سوريا ، وجرت مفاوضات عدة بين الجانبين لهذا الغرض إلا أنها لم تسفر عن نتيجة ، اذ تكونت قناعة لدى الجانب العراقي بأن امكانية تحقيق الاتحاد مع سوريا صعب المنال وذلك لأرتباط الحكومة العراقية بحلف بغداد وموقف الحكومة السورية المناوئ له[٨٠].

لذلك يمكن القول ، إن رغبة الحكام السوريين بالانتفاع مادياً من الجانب العراقي فضلاً عن عدم توافر الرغبة الحقيقية لتحقيق هذا المشروع الوحدوي واختلاف انظمة الحكم فيهما والتعاون اللامحدود بين مصر وسوريا ولاسيما في آواخر خمسينيات القرن الماضي والذي توج بالوحدة بينهما حال دون تحقيق مشروع الاتحاد العراقي –السوري[٨١].

لم تكن السلطة التشريعية في العراق بعيدة عن مشروع الاتحاد ما بين البلدين وما يجري من تطورات على الساحة العربية وانعكاساتها على هذا المشروع ، لذلك شهدت الجلسة الحادية والعشرون من الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٥٣،مناقشات جادة حول هذا الموضوع.اذ دعا نائب بغداد شاكر ماهر [٨٢] اعضاء مجلس النواب عندما يتحدثون في السياسة الخارجية العراقية أزاء سوريا عليهم " ان يفرقوا بين سياستها تجاه مشروع الاتحاد معها ، وبين ما يجري من احداث سياسية فيها. فالحكومة ادعت في منهاجها الوزاري انها تستطيع تحقيق الاتحاد مع سوريا ، وانا اعتقد أنه ليس بمقدورها عمل ذلك لأسباب عدة منها ان الحكومات العربية ومنها حكومتنا

تخشى كلمة الاتحاد وكذلك الوحدة. لذلك اقترح على وزارة المعارف العراقية ان تحذف كلمة الاتحاد والوحدة من مناهجها الدراسية ارضاءً لبعض العواصم العربية" كما عقب على خطاب النائب عبد الرزاق الحمود نائب البصرة عندما ادعى ان الاتحاد مع سوريا لا يمكن تحقيقه وطالبه بأيضاح ذلك وتساءل عن الأسباب التي تدعونا ان نتحد مع مصر والاردن وتمنعنا ان نتحد مع سوريا ، فهو لا يجد ان هناك فرقاً بين الاتحاد مع الاردن او مصر وغيرهما من البلدان العربية [٨٣]

انزعج صادق البصام[٨٤]، نائب بغداد كثيراً عندما تناهى إلى سمعه كلاماً من بعض النواب فيه شجب لمشروع الاتحاد السوري – العراقي لأنّ هذا الشجب اصبح يتردد في الاذاعات السورية الناطقة بلسان الحكم الدكتاتوري الشيشكلي بأن العراق بلدٌ مستعمر وان سوريا مستقلة حرة طليقة ولايجوز للعراق المستعمر ان يضع يده في سوريا لأن هذا ينتقص من استقلالها وحريتها . ان قضية الاتحاد لا تفي الوحدة فهي لا تتعلق بمزج الكيانات بكيان عربي واحد وانما هو المحافظة على هذا الكيان العربي من الخطر الصهيوني الذي اصبح يهدده كل يوم لذلك يرون وجوب اقامة اتحادات بين الدول العربية تبعد عنها ذلك الخطر. لذا فأننا عندما ننادي بوجوب اتحاد العراق مع سوريا انما نقصد تحقيق هدف واحد هو ازاحه هذا الخطر الاستعماري من هذه البلدان العربية ولذلك ينبغي علينا ان نتحد ونضع هذا الخطر نصب اعيننا قبل ان نشجب فكرة الاتحاد السوري –العراقي لأنه اصبح فرضاً محتوماً على العاملين كافة في القضايا العامة من مسؤولين سواء كانوا داخل الحكم او خارجه[٨٥].

رد وزير الخارجية عبد الله بكر [٨٦]، أثناء استضافته في قبة البرلمان العراقي على النائب البصام بشأن مشروع الاتحاد ، فقد ذكر ان هذا المشروع واجه معارضة وكان الأجدر به عدم اثارة هذا الموضوع في هذا الظرف ووضح له بأن هناك سوء فهم تطرق اليه فجعله يعتقد هذا الاعتقاد ان مشروع الاتحاد لم يكن بالأمر الجديد ولم يكن العراق يعتقد ان مجرد التقدم به واقراره من قبل الجامعة العربية سوف ينفذ وتصبح البلاد العربية متحدة .اذ لا يمكن تنفيذ ذلك في وقت قصير، فالاتحاد فكرة تضمنتها البلاد العربية منذ نصف قرن وسوف لا تتخلى عنها وقد تخفق مرة أو مرتين إلى ان تعمل على تحقيقه ولاسيما أنَّ فكرة هذا المشروع مرحب بها من قبل الحكومات العربية في مجلس الجامعة العربية .[٨٧]

وضح عبد الرزاق الحمود نائب البصرة ما اثير حول كلامه من غموض لأنه قومي ويؤمن بالقومية العربية قائلاً : "اعتقد ان وحدة العرب فيها عزة لأنفسنا وللإسلام ولن نرضى الا ان تتحقق للبلاد العربية وحدتها وان تكون لها حكومة مركزية ووطن وشعب واحد ، وان تكون هذه الوحدة منبعثة عن رغبة شعبية متبادلة وان تتم بالطرق الدستورية الاعتيادية وان لا

يمس استقلال اي دولة من الدول العربية اي تصدع من جراء اتحادها مع دولة عربية اخرى ، لذلك لا نريد ان يمس استقلال سوريا اي سوء من جراء هذا الاتحاد . أما حالياً فأني لا اؤيد هذا المشروع الوحدوي مع سوريا ، ولكن سأكون أول الداعين له متى ما ينتهي مفعول المعاهدة العراقية – البريطانية لعام ١٩٣٠ " [٨٨] .

ان تخلص العراق من قيود المعاهدة المذكورة آنفاً لاستكمال سيادته، وكذلك السيادة في سوريا كجزء من البلاد العربية تحتاج إلى عمل متواصل لأن بعض عهود الشذوذ القائم فيها جعلها تبتعد عن سياستها القومية . هذا ما اشار اليه نائب بغداد عبد الكريم كنه في الجلسة ذاتها . اذ ذكر النواب بقرار الحكومة السورية في عهد الشيشكلي حينما سحبت ممثلها ناظم القدسي في الجامعة العربية عندما قررت الاخيرة مناقشة موضوع الاتحاد العراقي – السوري المدرج في جدول اعمالها . ان هذه السياسة التي ظهرت في سوريا ارضاءً لفرنسا فيها خرق صريح لسيادة سوريا وان الكلام عن استكمال السيادة لكلا البلدين فيه تجزى للموضوع الذي تسعى إليه البلاد العربية . فالأخيرة تدعو إلى الاتحاد لا للوحدة [٨٩].

انتقد نائب السليمانية علي كمال [٩٠]، سياسة الحكومة العراقية الخارجية أزاء الدول العربية ، التي أدت إلى أبعاد العراق تماماً عنها، فضلا عن تحالف هذه الدول ضده ولاسيما التي يرتبط معها بحدود مشتركة كسوريا ، اذ لم تتمكن من اقناع هذه الدول من السير معها في سياستها الخارجية كما انتقد في الوقت نفسه سياسة الغرب التي ابتعدت العرب منهم وبعض الحكومات العربية التي اندفعت ضد العراق لاعتبارات خاطئة ، فالحكومة العراقية لم تكن لديها سياسة عربية ايجابية واضحة الاهداف فهي لا تعرف ماذا تريد هل الاتحاد مع سوريا بوصفها دولة مشتركه معها في قضية الحدود؟ ام تريد تأسيس دولة اتحادية معها . لذلك طالب الحكومة بوضع سياسة واضحة الاهداف بشأن مشروع الاتحاد مع سوريا واتخاذ مختلف الوسائل لتحقيقه بما فيها التفاهم مع الدول العربية[٩١].

توترت العلاقات العراقية – السورية[٩٢] اواخر عام ١٩٥٦ ولا سيما بعد الاحداث السياسية التي شهدها العراق ، وانتشار الافكار الشيوعية ومحاربة القومية في سوريا . اذ تبادل ساسة البلدين الاتهامات فيما بينهم ، وعلى اثر ذلك ارسل رئيس مجلس النواب السوري برقية إلى البرلمان العراقي لتصحيح بعض الأمور ومما جاء في نصها :"ان الشعب السوري يقف إلى جانب الشعب العراقي مؤيداً نضاله ضد حلف بغداد مع تأكيد هذا النضال حجر الاساس في بناء الوحدة العربية المتحررة ... متمنياً ان تتحقق اماني البلاد العربية والوحدة والحرية "[٩٣].

في الصدد ذاته ، اعرب رئيس مجلس النواب العراقي عبد الوهاب مرجان عن امتنانه للبرلمان السوري ،ولكنه في الوقت نفسه دعا السوريين إلى الكف عن العبارات غير اللائقة

بحق الشعب العراقي قائلا : " مثل هكذا امور تكون سبباً للتباعد والفرقة واقامة الحواجز في طريق الاتحاد معكم وهذا ما يكافحه كل عربي، وقد سرني قرار مجلسكم الموقر بالدعوة إلى تحقيق الاتحاد وان تخرج هذه الاماني من حدود الاقوال إلى حيز التنفيذ، حيث يقرر مجلسا النواب السوري والعراقي سواء كانوا منفردين او مجتمعين الاتحاد بين البلدين ليتسنى لكل منهما التدخل في شؤون الاخر" (٩٤).

اما نائب اربيل عز الدين الملا(٩٥) ، فقد تضامن مع هذه البرقيات وبين ان مجلس النواب العراقي بدوره يشجب ما يجري في سوريا من تعذيب للأبرياء ومحاربة للقومية العربية وانتشار للافكار الشيوعية ، واعلن عن تأييده لما تضمنته برقية البرلمان العراقي المؤرخة في ٢٢كانون الاول ١٩٥٦، بشأن اقرار مشروع الاتحاد السوري – العراقي وان تتجنب سوريا المخاطر وتشهد الاستقرار (٩٦).

رد نائب بغداد عبد المجيد القصاب(٩٧)، معقباً على ما قاله وزير الاقتصاد محمد مشحن الحردان بأن سياسة الحكومات العراقية المتعاقبة في المجال الخارجي بانها ترمي إلى توحيد البلدان العربية وذلك في الجلسة المنعقدة في ١٧ كانون الاول ١٩٥٧ ، اذ اشار القصاب بأن الاوضاع الداخلية في العراق متى ما بقيت غير مستقرة ولا تتميز بالنظام الديمقراطي السليم فلا يصح لنا ان ندعو البلاد العربية إلى التوحيد لأننا لم نجد اذاناً صاغية عندما نقول نريد اتحاداً بين البلدان العربية ، ولم اجد أثناء تواجدي القصير في سوريا اي دعوة من السياسيين السابقين والموجودين في الحكم ما يدعو إلى اتحاد خاص سوري او تكتل اتحادي ما دامت الاوضاع الديمقراطية غير الصحيحة موجودة في العراق ، فإذا كان رئيس الوزراء يقصد بالاتحاد بين البلاد العربية فعليه ان يتخلى عن الحكم ويفسح المجال لحكومة قوية تستطيع ان ترتكز على دعائم ثابتة فتواجه الدول العربية بأنها ممثلة للشعب وباسمه تطالب بالاتحاد (٩٨).

مما تقدم ، تبين ان هناك اسباباً متعددة ، ادت إلى انهيار مشروع الاتحاد السوري – العراقي منها وجود العناصر السورية المعارضة له في الجيش السوري ، فضلاً عن ان الرأي العام السوري كان مقتنعاً بأن البريطانيين هم الذين يخططون لهذا المشروع وليس العراقيون . وكذلك عدم الرغبة من لدن السوريين في التضحية بالنظام الجمهوري على عرش يقوم عليه الوصي على العراق عبد الاله .

الخاتمة

دللت المعلومات الواردة في البحث، ان سوريا عاشت ظروفاً صعبة في أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها في ظل احتدام الصراع الدولي وهذا ما القى بضلاله على اوضاعها

الداخلية لاسيما بعد حصولها على استقلالها وما رافق ذلك من اعتداء فرنسا عليها وكذلك مرحلة الانقلابات العسكرية التي جعلت سوريا تعيش فوضى واضطراب دام لسنوات .

اثبتت الاحداث ان العراقيين تابعوا عن كثب ما يجري من تطورات سياسية في سوريا . ولاسيما اعضاء مجلس النواب العراقي الذين شغلهم موضوع سوريا لذلك وضعوها نصب اعينهم دائماً وتصدرت جدول اعمال مجلسهم . وهذا ما ظهر جلياً من خلال مناقشاتهم ومداخلاتهم وتعقيباتهم التي شهدها البرلمان العراقي والتي كان لهم فيها وقفات ديمقراطية شجاعة ، واحرجوا خلالها الكثير من مسؤولي الحكومة العراقية في جلسات برلمانية عدة . اذ طالبوا بتحديد موقفها من الاعتداء الفرنسي على سوريا وكذلك معرفة موقف العراق من الحركات الانقلابية التي شهدتها سوريا والتي حددت مسار العلاقات العراقية – السورية .

تبين ان النواب العراقيين طالبوا لأكثر من مرة الحكومة العراقية باتخاذ الوسائل اللازمة الصحيحة على وفق الطرق الدستورية لتحقيق مشروع الاتحاد مع سوريا على ان لا تمس استقلال الاخيرة وحريتها . إلا أن المواقف التي شهدتها الظروف الدولية في مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية والتي عارضت مشروع الاتحاد السوري – العراقي لم تكن الا انعكاساً للصراع والتنافس بين الدول العربية من جهة ، والدول الاستعمارية فيما بينها من أجل الحفاظ على مصالحها الخاصة من جهة اخرى.

الهوامش:

١-صلاح العقاد، المشرق العربي ١٩٤٥-١٩٥٨ (العراق – سوريا – لبنان) ، مطبعة الرسالة ، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٦٧،ص٨٦.

٢-يوسف الحكيم ، سورية والانتداب الفرنسي ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٨٣،ص٤٠٨.

٣-الدار العربية للوثائق ، ملف العالم العربي ، سوريا الشؤون العسكرية ، تسلسل الملف س – ٢ /١٥٠١ ، رقم الوثيقة ١٤٥٦، بيروت ، ١٩كانون الاول ١٩٧٩.

٤- للمزيد من التفاصيل عن هذه التطورات ينظر: يوسف جبران غيث ، التطورات السياسة في سوريا ١٩٤٥-١٩٤٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٣؛ نجاة قصاب حسن ، صانعو الجلاء في سورية، ط٢،بيروت،٢٠٠٣.

٥-ضمنت التشكيلة الوزارية كلا من سعد الله الجابري رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية ، خالد العظم وزيراً للعدل، وكذلك وزيراً للاقتصاد الوطني ، بنية العظمة وزيراً للدفاع واصبح بدلاً عنه احمد الشرباتي لأن العظمة استقال في ١٩٤٦/٦/١٧، صبري العسلي وزيراً للداخلية، ميخائيل اليان وزيراً للأشغال العامة ، ادمون حمصي وزيراً للمالية ، عادل ارسلان وزيراً للمعارف . ينظر:غسان محمد رشاد حداد ، من تاريخ سوريا المعاصر ١٩٤٦-١٩٦٦، اوراق شامية ، ط١ ، عمان،٢٠٠١،ص٢٣.

٦-تشكلت هذه الوزارة في ٢٩ اب ١٩٤٤ ،وضمت حمدي الباجه جي رئيساً للوزراء ، ارشد العمري وزيراً للخارجية ووكيلاً للدفاع ، صالح جبر وزيراً للمالية ووكيلاً للتموين ، عبد الامير الازري للمواصلات والأشغال ، محمد حسن كبة وزيراً للشؤون الاجتماعية ، مصطفى العمري الداخلية ، احمد مختار العدلية ، توفيق وهبي للاقتصاد،ابراهيم عاكف للمعارف – ينظر:عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٦،مطبعة العرفان ، بيروت ،١٩٥٣، ص١٣ .

٧-لابد من الاشارة هنا إلى ان مطالبة العراق لهذه الدول اقتصرت على وسائل الأحتجاج وتأييد سوريا في هيئة الامم المتحدة لأنه لم يكن بمقدور العراق مواجهة فرنسا في سوريا بسبب ضعف قوته العسكرية مقارنة بالقوات الفرنسية ينظر: خالد صبحي احمد الخيرو ، السياسة الخارجية العراقية بين ١٩٤٥-١٩٥٣،ط١،مطبعة دار القادسية ، بغداد ، ١٩٨٦،ص٢٠٤ .

٨-محاضر مجلس النواب العراقي، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٤٤، الجلسة السادسة والثلاثون ، في ٢١ / ايار ١٩٤٥ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٥،ص٤٤٤.

٩-جريدة "البلاد "،بغداد،عددها الصادر في ٢٢ ايار١٩٤٥ .

١٠-المصدر نفسه.

١١ توفيق السويدي (١٨٩٢-١٩٦٨) ولد في بغداد ، شغل العديد من المناصب ، اصبح رئيساً للوزراء ثلاث مرات وعضواً في مجلس النواب والأعيان . توفي في لبنان عام ١٩٦٨. للمزيد من التفاصيل عن هذه الشخصية ينظر: توفيق السويدي ، مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية ، ط١، بيروت،١٩٦٩ .

١٢-محاضر مجلس النواب العراقي ،الدورة الانتخابية العاشرة،الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٤٤، الجلسة السادسة والثلاثون ، في ٢١ايار١٩٤٥، ص٤٤٥ .

١٣-المصدر نفسه،ص٤٤٦ .

١٤-عبد الوهاب محمود:انتخب نائباً عن لواء البصرة في الدورة الأنتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي الثالث (١كانون الاول ١٩٤٥ – ٣١ ايار ١٩٤٦. ينظر : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزرات العراقية ، ج١٠، مطبعة العرفان ، بيروت،١٩٦٨،ص٢٨٧-٢٨٩.

١٥-محاضر مجلس النواب العراقي، الدورة الانتخابية العاشرة،الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٤٤،الجلسة السادسة والثلاثون ، في ٢١ ايار ١٩٤٥ ، ص٤٤٦ .

١٦-محمد مهدي كبة (١٩٠٠-١٩٨٤)سياسي عراقي، ولد في سامراء كان من دعاة الفكر القومي والوطني في العراق، اسهم في ثورة العشرين ، اصبح رئيس حزب الأستقلال ووزيراً للتموين عام ١٩٤٨. للمزيد من التفاصيل عن هذه الشخصية ينظر : محمد مهدي كبة ، مذكراتي في صميم الاحداث ١٩١٨-١٩٥٨ ، ط١، منشورات دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٥ .

١٧-جريدة الاخبار ، بغداد ، عددها الصادر في ١٩٤٦/٤/١٧ .

١٨-شكري القوتلي،(١٨٩١-١٩٦٧)سياسي سوري , ولد في دمشق ، يعد اول رئيس للجمهورية السورية بعد استقلالها عام ١٩٤٦.توفي في بيروت عام ١٩٦٧ . للمزيد من التفاصيل ينظر:يوسف جبران غيث, شكري القوتلي ودوره السياسي ١٨٩١-١٩٥٨، اطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية الآداب ، جامعة بغداد،١٩٩٨.

١٩-جريدة الشعب، بغداد ، عددها الصادر في ١٩٤٦/٤/٢٤ .

٢٠-جريدة الاخبار،بغداد ، عددها الصادرفي ١٩٤٦/١/٣ .

٢١-سلمان الشيخ داود ، انتخب نائباً عن لواء بغداد في الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي الثالث(١كانون الاول ١٩٤٥-٣١ايار ١٩٤٦).ينظر:عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق،ج١٠،ص٢٨٧-٢٨٨.

٢٢-مؤتمر سان فرانسيسكو : هو المؤتمر الذي عقد في الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٥ نيسان ١٩٤٥،لغرض انشاء منظمة عالمية لها القدرة الكافية للحيلولة دون قيام حرب عالمية اخرى وارساء السلام في العالم . للمزيد من التفاصيل ينظر:حسن نافعة ، الأمم المتحدة في نصف قرن دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ ١٩٤٥، سلسلة عالم المعرفة ،الكويت،١٩٩٥.

٢٣-محاضر مجلس النواب العراقي ، الدورة الانتخابية العاشرة ،الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٤٤ الجلسة السادسة والثلاثون ، في ٢١ ايار ١٩٤٥ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٥،ص٤٤٦-٤٤٧.

٢٤-حسن السهيل(١٨٩٠-١٩٦٣)من مواليد بغداد ، اصبح نائباً عنها في مجلس النواب للاعوام ١٩٣٣-١٩٣٥-١٩٣٩-١٩٤٣-١٩٤٦، اعتقل في الديوانية في احداث مايس ١٩٤١، وتوفي عام ١٩٦٣.للمزيد من التفاصيل ينظر:سمير عباس ريكان ،حسن السهيل حياته ودوره السياسي في تاريخ العراق المعاصر ١٨٩٠ - ١٩٥٧،مجلة كلية التربية الأساسية ،الجامعة المستنصرية،المجلد(٢٢)،العدد(٩٤)،٢٠١٦.

٢٥-محاضر مجلس النواب العراقي،الدورة الأنتخابية العاشرة، الاجتماع الأعتيادي لعام ١٩٤٤،الجلسة السادسة والثلاثون، في ٢١ ايار١٩٤٥،ص٤٤٧.

٢٦-طارق العسكري (١٩١٤-١٩٨٦): من مواليد حلب ،والده جعفر العسكري، وزير الدفاع العراقي عام ١٩٢١،انتخب نائباً اكثر من مرة واصبح نائب رئيس مجلس النواب في عام ١٩٥٤،عين وزيراً مفوضاً للعراق في لندن في عام ١٩٥٥،في روما عام ١٩٥٨.توفي في لندن عام ١٩٨٦.ينظر:مير بصري،اعلام السياسة في العراق الحديث،ج٢،ط١، دار الحكمة ،لندن ٢٠٠٤،ص٤٣٩.

٢٧-محاضر مجلس النواب العراقي،الدورة الانتخابية العاشرة،الاجتماع الأعتيادي العام ١٩٤٤، الجلسة السادسة والثلاثون،٢١ايار١٩٤٥ ،ص٤٤٩.

٢٨-روبين بطاط (١٨٨٨-١٩٦٢) من مواليد بغداد ، محامي، شغل مناصب في محاكم العراق،انتخب نائبا عن بغداد في المجلس التأسيسي عام ١٩٢٤،ثم اصبح نائبا اكثر من مرة. لديه العديد من المقالات في المجال الحقوقي . توفي في سويسرا عام ١٩٦٢ ينظر:مير بصري، المصدر السابق،ج٢، ص٣٢٠.

٢٩-محاضر مجلس النواب العراقي ، الدورة الانتخابية العاشرة، اجتماع الأعتيادي لعام ١٩٤٤، الجلسة السادسة والثلاثون ،٢١ايار عام ١٩٤٥،ص٤٥٠.

٣٠-سيد عبد العال الانقلابات العسكرية في سوريا ١٩٤٩-١٩٥٤، مكتبة مدبولي ، مصر ، ٢٠٠٧ ، ص١٣ .

٣١-المصدر نفسه.

٣٢-حسني الزعيم (١٨٩٤-١٩٤٩) من مواليد حلب عسكري وسياسي سوري، قائد اول انقلاب عسكري في سوريا ، حكم عليه بالاعدام في ١٤ اب ١٩٤٩ على اثر انقلاب عسكري اخر اطاح به . للمزيد من التفاصيل ينظر : بشير العوف، الانقلاب السوري اسراره ودوافعه ومراميه وكيف تمت حوادث ٣٠ اذار ١٩٤٩، مكتبة دمشق للطباعة والنشر،دمشق،١٩٤٩.

٣٣-الدار العربية للوثائق ، ملف العام العربي، سوريا ، الانقلابات العسكرية،تسلسل الملف،س-١/١١٠٣،رقم الوثيقة ٧٦٧،بيروت،٥تشرين الاول ١٩٧٧.

٣٤-المصدر نفسه

٣٥-جريدة"العرب اليوم" الأردن عددها الصادر في ٢٠٠٠/٤/١٢

٣٦-للمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع ينظر:حازم مجيد احمد الدوري، موقف الحكومة العراقية من انقلاب حسني الزعيم في سوريا ٣٠ اذار ١٩٤٩،مجلة الملوية للدراسات الأثارية والتاريخية ، المجلد(٣)، العدد (٦)، سامراء ، تشرين الثاني ٢٠١٦، ص١٩٠ .

٣٧- محاضر مجلس النواب العراقي، الدورة الانتخابية الحادية عشرة ،الأجتماع الاعتيادي لعام ١٩٤٨، الجلسة الثلاثون، مطبعة الحكومة ، بغداد،١٩٤٩،ص٤٤٢.

٣٨-عبد الرزاق الظاهر (١٩٠٧-٢٠٠٣) من مواليد بغداد، محامي عراقي، تولى مناصب نيابية وزارية مختلفة في العهد الملكي في العراق، للمزيد من التفاصيل عن هذه الشخصية ينظر:اسماء عبد الرزاق الظاهر ، رحلتي مع الأيام، مذكرات عبد الرزاق الظاهر١٩١٧-١٩٦٣،اجتماعية سياسية اقتصادية، دار الكويت العلمية ، ٢٠١٣.

٣٩-محاضر مجلس النواب العراقي الدورة الانتخابية الحادية عشر، الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٤٨، الجلسة الثلاثون ، مطبعة الحكومة ، بغداد ،١٩٤٩،ص٤٤٢.

٤٠-عز الدين النقيب ١٨٩٩-١٩٦٩ ، من مواليد مندلي ،اصبح رئيساً لبلديتها عام ١٩٢٤، انتخب اكثر من مرة نائباً، كذلك اصبح رئيسا لمجلس النواب عام ١٩٤٤،ونائب ثاني عام ١٩٤٧، توفي في بغداد عام ١٩٦٩، ينظر:مير بصري، المصدر السابق ، ج٢ ، ص٣٨٣.

٤١-محاضر مجلس النواب العراقي الدورة الأنتخابية الحادية عشرة ،الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٤٨ ،الجلسة الثلاثون، مطبعة الحكومة ن بغداد ، ١٩٤٩،ص٤٥٠.

٤٢-المصدر نفسه، ص٤٦٠ .

٤٣-حسين جميل (١٩٠٨-٢٠٠١) ، وطني من رجال المعارضة السياسية في العراق في العهد الملكي ، من مؤسسي الحزب الوطني الديمقراطي ، اصبح عضواً في البرلمان العراقي للأعوام ١٩٤٧-١٩٤٨-١٩٥٤ ،اصبح وزيراً للعدل عام ١٩٤٩ ، عين سفيراً للعراق في الهند بعد عام ١٩٥٨،ثم وزيراً للثقافة والارشاد عام ١٩٥٩. للمزيد من التفاصيل عن هذه الشخصية ينظر:بشرى سكر خيون الساعدي،حسين جميل ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٤،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية التربية، ابن رشد ، جامعة بغداد،٢٠٠٤.

٤٤-محاضر مجلس النواب العراقي ،الدورة الأنتخابية الحادية عشرة ،الأجتماع الاعتيادي لعام ١٩٤٨، الجلسة الثلاثون ، مطبعة الحكومة ، بغداد ،١٩٤٩،ص٤٦٨

٤٥-المصدر نفسه ، ص ٤٤٢

٤٦-سامي الحناوي (١٨٩٨-١٩٥٠) من مواليد حلب عسكري وسياسي ، تخرج من مدرسة دار المعلمين في دمشق عام ١٩١٦، ودخل المدرسة العسكرية في اسطنبول.اطاح بالزعيم على اثر انقلابه في ١٤ اب ١٩٤٩ الا انه اغتيل عام ١٩٥٠ في بيروت . ينظر :احمد عطية الله ، القاموس السياسي ، ط٣ ، القاهرة ،١٩٦٨،ص٤٨٢.

٤٧-جريدة"العرب اليوم" ، الأردن ، عددها الصادر في ٢٠٠٠/٤/١٨ .

٤٨- الدار العربية للوثائق، ملف العالم العربي، سوريا والانقلابات العسكرية تسلسل الملف س-١١٠٣/٢، رقم الوثيقة ٧٧٣،بيروت ، ١٢ تشرين الأول ١٩٧٧ .

٤٩-اديب الشيشكلي(١٩٠٩-١٩٦٤) من مواليد حماة عسكري سوري قام بالأنقلاب الثالث في تاريخ سوريا في ١٩ كانون الأول ١٩٤٩ ، تنقل في دول عديدة إلى ان استقر في البرازيل التي اغتيل فيها . للمزيد من التفاصيل ينظر: ابراهيم علي درويش، اديب الشيشكلي ودوره السياسي والعسكري في ضوء المصادر العراقية ، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد ١٩٩٩.

٥٠-الدار العربية للوثائق ، ملف العالم العربي ، سوريا - الانقلابات العسكرية ، تسلسل الملف س-١١٠٣/٢،رقم الوثيقة ٧٧٣،بيروت ، ١٢تشرين الأول ١٩٧٧ .

٥١-ابراهيم سعيد البيضاني، سوريا ١٩٥٤-١٩٥٨، بغداد ،٢٠٠٤ ، ص ٦ .

٥٢-الدار العربية للوثائق ، ملف العالم العربي ، سوريا - الانقلابات العسكرية ، تسلسل الملف س-١١٠٣/٢،رقم الوثيقة ٧٧٣،بيروت ، ١٢تشرين الأول ١٩٧٧ .

٥٣-ابراهيم سعيد البيضاني، المصدر السابق، ص ٧ .

٥٤-محاضر مجلس النواب العراقي،الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٥١، الجلسة الرابعة، في٢٣كانون الثاني١٩٥٢،مطبعة الحكومة، بغداد ، ١٩٥١، ص١٣ .

٥٥-عبد اللطيف جعفر(١٩٢٢-١٩٩٠)، من مواليد البصرة ، نشأ في اسرة تعمل بالتجارة، تخرج من الجامعة الامريكية في بيروت اصبح نائب لواء في البصرة عام ١٩٤٨ واعيد انتخابه للنيابة ١٩٥٤-١٩٥٨ . توفي في لندن عام ١٩٩٠. ينظر : مير بصري ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص٤٥٦.

٥٦-محاضر مجلس النواب العراقي ، الدورة الأنتخابية الثانية عشرة، الأجتماع الاعتيادي لعام ١٩٥١، في ٢٣ ، كانون الثاني ١٩٥٢، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥١ ،ص١٤ .

٥٧-المصدر نفسه،ص١٥ .

٥٨-احمد الجليلي (١٨٩٨-١٩٦٨) من مواليد الموصل انتخب نائباً عن لواء الموصل عام ١٩٣٠ ثم رئيساً لبلديتها عام ١٩٣١، اعيد انتخابه للنيابة عن الموصل ايضاً اكثر من مرة توفي عام ١٩٦٨ ينظر:- مير بصري ،المصدر السابق ، ج٢، ص٣٩٥.

٥٩- محاضر مجلس النواب العراقي، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٥١، الجلسة الرابعة ، ٢٣كانون الثاني ١٩٥٢ ، مطبعة الحكومة ،بغداد ، ١٩٥١،ص ١٥ .

٦٠-عبد الكريم كنه(١٩٢٠ -١٩٨٣)،من مواليد بغداد، درس الحقوق ومارس المحاماة ، انتخت نائبا عن لواء بغداد ، في مجلس النواب عام ١٩٤٨ واعيد انتخابه للنيابة اكثر من مرة . توفي عام ١٩٨٣ . ينظر: مير بصري، المصدر السابق،ج٢،ص١٥٦ .

٦١- محاضر مجلس النواب العراقي ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الأجتماع الاعتيادي عام ١٩٥١، الجلسة الرابعة،٢٣كانون الثاني ١٩٥٢ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥١ ، ص ١٦ .

٦٢- جمال الراوي اصبح نائبا عن لواء الدليم في الدورة الانتخابية الثانية عشرة، التي بدأت في حزيران عام ١٩٤٨ وانتهت في ٣٠ حزيران ١٩٥٢ بدلا من نجيب الرواي الذي قدم استقالته . ينظر: عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق، ج ١٠، ص٢٩١-٢٩٢ .

٦٣-محاضر مجلس النواب العراقي الدورة الأنتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي ، لعام ١٩٥١ ، الجلسة الرابعة، ٢٣كانون الثاني ١٩٥٢ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥١ ، ص١٧ .

٦٤- سلمان الابراهيم ، اصبح نائباً عن لواء البصرة بدلاً عن عبد الرزاق المحمود الذي قدم استقالته في الدورة الانتخابية الثانية عشر . ينظر: عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق، ج١٠،ص٢٩٣.

٦٥- محاضر مجلس النواب العراقي ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٥١ ، الجلسة الرابعة ، ٢٣ كانون الثاني ،١٩٥٢،مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥١، ص٨٤ .

٦٦- جامعة الدول العربية : هي منظمة اقليمية تأسست في ٢٢ اذار ١٩٤٥ في القاهرة ، تضم دولاً في اسيا وافريقيا ويعد اعضاؤها دولاً عربية . وينص ميثاقها على التنسيق فيما بينهم في مختلف العلاقات للمزيد من التفاصيل عن جامعة الدول العربية ودور العراق فيها ينظر: عبدالله كاظم عبد ، دور العراق السياسي في جامعة الدول العربية ١٩٤٥-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩ ؛ نوار حازم حافظ العجيلي ، دور العراق السياسي في الشرق الأوسط ١٩٣٢-١٩٥٨ ، بغداد ، ٢٠١٨ ، ص٦٦.

٦٧-عبد المجيد كامل التكريتي ، مجلس الامة العراقي،(البرلمان الاعيان والنواب) ١٩٤٥-١٩٥٣ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ط ١،بغداد،٢٠٠٢،ص٢٧٣.

٦٨-يوسف خوري، المشاريع الوحدوية العربية ١٩١٣-١٩٨٩، دار الوثيقة ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢،بيروت،١٩٩٠،ص١٣٥.

٦٩-خالد صبحي احمد الخيرو، المصدر السابق،ص١٩٠ .

٧٠-نوار حازم حافظ العجيلي،المصدر السابق،ص٦٦.

٧١-خالد صبحي احمد الخيرو،المصدر السابق،ص١٩١.

٧٢-ممدوح الروسان ، العراق وقضايا الشرق العربي القومية ١٩٤١-١٩٥٨، ط١،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٩-ص١٢٣ .

٧٣-غانم محمد صالح ، العراق والوحدة العربية بين ١٩٣٩-١٩٥٨ الفكر والممارسة ، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد ، ١٩٩٠،ص١٥٢ .

٧٤-ممدوح عارف الروسان ، العراق ومشروع الضمان الجماعي العربي ١٩٤٩-١٩٥٤، مجلة افاق عربية ، العدد (١٠) ، بغداد ، ١٠حزيران ١٩٧٩،ص٢٠.

٧٥- نقلا عن : فكرت نامق عبد الفتاح ، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣-١٩٥٨، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨١، ص٤٣٠.

٧٦-نوار حازم حافظ العجيلي، المصدر السابق،ص٦٧.

٧٧-خالد صبحي احمد الخيرو، المصدر السابق،ص٢١٧ .

٧٨-يهدف مشروع الهلال الخصيب إلى اقامة اتحاد فيدرالي بين العراق وسوريا ولبنان وامارة شرق الأردن وفلسطين ، ولا يدعو إلى اندماج تام بين سوريا والعراق، ينظر: نوار حازم حافظ العجيلي، المصدر السابق،ص٦٥.

٧٩-فكرت نامق عبد الفتاح ، المصدر السابق،ص٤٣٢ .

٨٠-المصدر نفسه،ص٤٣٢-٤٣٨

٨١-المصدر نفسه ، ص ٤٦٤ .

٨٢-شاكر ماهر (١٩٢٠-١٩٧٣) من مواليد سامراء، درس الحقوق في بغداد وزاول المحاماة ، انتخب نائباً عن لواء بغداد عام ١٩٥٣، واعيد انتخابه في عام ١٩٥٤-١٩٥٨. توفي في بغداد عام ١٩٧٣.ينظر: مير بصري ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص٤٦٣.

٨٣-محاضر مجلس النواب العراقي ، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٥٣ - ١٩٥٤ ، الجلسة الحادية والعشرين في ١٦ شباط ١٩٥٤ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٤،ص٤٨٠.

٨٤-صادق البصام،(١٨٩٧-١٩٦٠) من مواليد بغداد ، سياسي عراقي شغل مناصب وزارية عديدة في العهد الملكي في العراق انتخب نائباً في مجلس النواب العراقي ، اكثر من مرة . توفي بالسكتة القلبية عام ١٩٦٠ ، للمزيد من التفاصيل عن هذه الشخصية ينظر : حيدر طالب الهاشمي ، صادق البصام ودوره السياسي في العراق رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠.

٨٥-محاضر مجلس النواب العراقي ، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة ، الأجتماع الاعتيادي لعام ١٩٥٣-١٩٥٤ الجلسة (الحادية والعشرين) ، في ١٦شباط١٩٥٤ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٤،ص٤٨٠-٤٨١.

٨٦-عبد الله بكر (١٩٠٧-٢٠٠٣)من مواليد الموصل ، سياسي عراقي ، درس في الجامعة الامريكية في بيروت ، شغل العديد من المناصب في العهد الملكي، توفي في القاهرة عام ٢٠٠٣ ، ينظر: علاء جاسم محمد الحربي، وزراء خارجية العراق في العهد الملكي، ملحق مجلة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية، العدد الرابع لعام ٢٠٠١، ص٣٧-٣٩

٨٨-المصدر نفسه ، ص ٤٨٢.

٨٩-المصدر نفسه ، ص ٤٨٣.

٩٠-علي كمال(١٩٠٠-١٩٩٨) من مواليد السليمانية شغل العديد من المناصب في العهد الملكي في العراق، انتخب نائباً عن لواء السليمانية في عدة دورات انتخابية ما بين عامي ١٩٣٥-١٩٥٨ ، توفي في لندن عام ١٩٩٨، للمزيد من التفاصيل عن هذه الشخصية ينظر:جمال بابان ، مذكرات علي كمال عبد الرحمن ١٩٠٠-١٩٩٨ ، شركة الخنساء للطباعة ، بغداد ، ٢٠٠١ .

٩١-محاضر مجلس النواب العراقي،الدورة الانتخابية الخامسة عشرة،الاجتماع الأعتيادي لعام ١٩٥٥-١٩٥٦،الجلسة الثامنة ، في ٧ كانون الثاني ١٩٥٦، مطبعة الحكومة،بغداد،١٩٥٦،ص٨٥.

٩٢- للمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع ينظر: قيس محمد فاضل عبدالله النعيمي ، العلاقات العراقية - السورية ١٩٥٨-١٩٦٨ دراسة تاريخية ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٥ .

٩٣-محاضر مجلس النواب العراقي ، الدورة الأنتخابية الخامسة عشرة، الأجتماع الأعتيادي لعام١٩٥٦-١٩٥٧،الجلسة الثانية،في١٤كانون الأول ١٩٥٧، مطبعة الحكومة ببغداد،١٩٥٧،ص٨.

٩٤-المصدر نفسه ،ص٨-٩.

٩٥-عز الدين الملا (١٩١٦-١٩٩٨) من مواليد اربيل . سياسي عراقي ،شغل منصب وزير بلا وزارة عام ١٩٥٧. انتخب نائباً عن لواء اربيل عام ١٩٤٧،ثم اعيد انتخابه لعدة دورات انتخابية ، توفي عام ١٩٩٨.ينظر:مير بصري، اعلام الكرد، رياض الريس للكتب والنشر،ط١،لندن،١٩٩١،ص٢٥٠.

٩٦-محاضر مجلس النواب العراقي، الدورة الأنتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٥٦-١٩٥٧، الجلسة الثانية ،في ١٤كانون الاول ١٩٥٧ ،مطبعة الحكومة ،بغداد،١٩٥٧،ص٩.

٩٧-عبد المجيد القصاب (١٩٠٧-١٩٨٨)من مواليد بغداد طبيب وسياسي عراقي ، اصبح وزيرا للمعارف وكذلك وزيراً للصحة لأكثر من مرة في العهد الملكي ، انتخب نائباً عن لواء بغداد في مجلس النواب العراقي ،توفي عام ١٩٨٨ .للمزيد من التفاصيل عن هذه الشخصية .ينظر: اخلاص لفته حريز ، عبد المجيد القصاب ودوره السياسي في العراق حتى العام ١٩٥٨ ، مجلة دراسات في التاريخ والأثار، ملحق العدد (٥٨)،جامعة بغداد ، كلية الآداب ، حزيران ، ٢٠١٧، ص ٦٨٦-٧٢٦.

٩٨-محاضر مجلس النواب العراقي ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ،الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٥٧،الجلسة الثانية في ١٧ كانون الاول ١٩٥٧، مطبعة الحكومة ، بغداد، ١٩٥٨، ص١١.

المصادر

اولاً: الوثائق المنشورة :

١- ملف العالم العربي :

- الدار العربية للوثائق ، ملف العالم العربي، سوريا ، الانقلابات العسكرية، تسلسل الملف،س-١١٠٣/١،رقم الوثيقة ٧٦٧،بيروت،٥تشرين الاول ١٩٧٧.
- الدار العربية للوثائق، ملف العالم العربي، سوريا والانقلابات العسكرية تسلسل الملف س-١١٠٣/٢، رقم الوثيقة ٧٧٣،بيروت ، ١٢ تشرين الأول ١٩٧٧ .
- الدار العربية للوثائق ، ملف العالم العربي ، سوريا الشؤون العسكرية ، تسلسل الملف س - ٢ /١٥٠١ ، رقم الوثيقة ١٤٥٦، بيروت ، ١٩كانون الاول ١٩٧٩.

٢- محاضر جلسات مجلس النواب العراقي :

- محاضر مجلس النواب العراقي، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٤٤، ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٥.
- محاضر مجلس النواب العراقي ، الدورة الانتخابية الحادية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٤٨ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٩ .
- محاضر مجلس النواب العراقي ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٥١ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥١ .
- محاضر مجلس النواب العراقي ، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٥٣ - ١٩٥٤ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٤ .
- محاضر مجلس النواب العراقي،الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الأعتيادي لعام ١٩٥٥-١٩٥٦، مطبعة الحكومة،بغداد،١٩٥٦ .
- محاضر مجلس النواب العراقي، الدورة الأنتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٥٦-١٩٥٧، مطبعة الحكومة ، بغداد ،١٩٥٧ .
- محاضر مجلس النواب العراقي ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ،الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٥٧، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٨.

ثانياً : الكتب العربية :

- ابراهيم سعيد البيضاني، سوريا ١٩٥٤-١٩٥٨، بغداد ،٢٠٠٤ .
- بشير العوف، الانقلاب السوري اسراره ودوافعه ومراميه وكيف تمت حوادث ٣٠ اذار ١٩٤٩، مكتبة دمشق للطباعة والنشر ،دمشق،١٩٤٩.
- حسن نافعة ، الأمم المتحدة في نصف قرن دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ ١٩٤٥، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ،١٩٩٥ .
- خالد صبحي احمد الخيرو ، السياسة الخارجية العراقية بين ١٩٤٥-١٩٥٣،ط١،مطبعة دار القادسية ، بغداد ، ١٩٨٦.
- سيد عبد العال الانقلابات العسكرية في سوريا ١٩٤٩-١٩٥٤، مكتبة مدبولي ، مصر ، ٢٠٠٧ .
- صلاح العقاد، المشرق العربي ١٩٤٥-١٩٥٨ (العراق - سوريا - لبنان) ، مطبعة الرسالة ، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٦٧ .
- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٦،مطبعة العرفان ، بيروت ،١٩٥٣ .
- ـــــــــــ ، تاريخ الوزرات العراقية ، ج١٠، مطبعة العرفان ، بيروت،١٩٦٨ .
- عبد المجيد كامل التكريتي ، مجلس الامة العراقي (البرلمان والاعيان والنواب) ١٩٤٥-١٩٥٣، دار الشؤون الثقافية العامة ، ط١ ، بغداد ، ٢٠٠٢ .
- غانم محمد صالح ، العراق والوحدة العربية بين ١٩٣٩-١٩٥٨ الفكر والممارسة ، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد ، ١٩٩٠ .
- غسان محمد رشاد حداد ، من تاريخ سوريا المعاصر ١٩٤٦-١٩٦٦، اوراق شامية ، ط١ ، عمان،٢٠٠١ .
- فكرت نامق عبد الفتاح ، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣-١٩٥٨، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨١ .
- قيس محمد فاضل عبدالله النعيمي ، العلاقات العراقية - السورية ١٩٥٨-١٩٦٨ دراسة تاريخية ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٥ .
- ممدوح الروسان ، العراق وقضايا الشرق العربي القومية ١٩٤١-١٩٥٨، ط١،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٩.
- مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، ج٢ ، ط١ ، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠٠٤ .
- ـــــــــ ، اعلام الكرد، رياض الريس للكتب والنشر ،ط١،لندن،١٩٩١.
- نجاة قصاب حسن ، صانعو الجلاء في سورية، ط٢،بيروت،٢٠٠٣.
- نوار حازم حافظ العجيلي ، دور العراق السياسي في الشرق الأوسط ١٩٣٢-١٩٥٨ ، بغداد ، ٢٠١٨ .
- يوسف الحكيم ، سورية والانتداب الفرنسي ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٨٣.
- يوسف خوري، المشاريع الوحدوية العربية ١٩١٣-١٩٨٩، دار الوثيقة ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، بيروت،١٩٩٠ .

ثالثاً : كتب المذكرات الشخصية:

- اسماء عبد الرزاق الظاهر ، رحلتي مع الأيام، مذكرات عبد الرزاق الظاهر١٩١٧-١٩٦٣،اجتماعية سياسية اقتصادية، دار الكويت العلمية ، ٢٠١٣.

- توفيق السويدي ، مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية ، ط١، بيروت،١٩٦٩ .
- جمال بابان ، مذكرات علي كمال عبد الرحمن ١٩٠٠-١٩٩٨ ، شركة الخنساء للطباعة ، بغداد ، ٢٠٠١ .
- محمد مهدي كبة ، مذكراتي في صميم الاحداث ١٩١٨-١٩٥٨ ، ط١، منشورات دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٥ .

رابعاً : الرسائل والاطاريح الجامعية :

- ابراهيم علي درويش، اديب الشيشكلي ودوره السياسي والعسكري في ضوء المصادر العراقية ، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد ١٩٩٩.
- بشرى سكر خيون الساعدي،حسين جميل ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٤،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، ابن رشد ، جامعة بغداد ،٢٠٠٤.
- حيدر طالب الهاشمي ، صادق البصام ودوره السياسي في العراق رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ .
- عبدالله كاظم عبد ، دور العراق السياسي في جامعة الدول العربية ١٩٤٥-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩ .
- يوسف جبران غيث ، التطورات السياسة في سوريا ١٩٤٥-١٩٤٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٣.
- ــــــــــــ , شكري القوتلي ودوره السياسي ١٨٩١-١٩٥٨، اطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية الآداب ، جامعة بغداد،١٩٩٨.

خامساً : الصحف :

- جريدة " البلاد " ، بغداد ، ١٩٤٥.
- جريدة "الاخبار" ، بغداد ، ١٩٤٦ .
- جريدة "الشعب" ، بغداد ، ١٩٤٦ .
- جريدة "العرب اليوم" ، الاردن ، ٢٠٠٠ .

سادساً : البحوث المنشورة :

- اخلاص لفته حريز ، عبد المجيد القصاب ودوره السياسي في العراق حتى العام ١٩٥٨ ، مجلة دراسات في التاريخ والأثار، ملحق العدد (٥٨)،جامعة بغداد ، كلية الآداب ، حزيران ، ٢٠١٧ .
- حازم مجيد احمد الدوري، موقف الحكومة العراقية من انقلاب حسني الزعيم في سوريا ٣٠ اذار ١٩٤٩،مجلة الملوية للدراسات الأثارية والتاريخية ، المجلد(٣)، العدد (٦)، سامراء ، تشرين الثاني ٢٠١٦ .
- سمير عباس ريكان ،حسن السهيل حياته ودوره السياسي في تاريخ العراق المعاصر ١٨٩٠ - ١٩٥٧،مجلة كلية التربية الأساسية ،الجامعة المستنصرية،المجلد(٢٢)،العدد(٩٤)،٢٠١٦.
- علاء جاسم محمد الحربي، وزراء خارجية العراق في العهد الملكي، ملحق مجلة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية، العدد الرابع لعام ٢٠٠١ .
- ممدوح عارف الروسان ، العراق ومشروع الضمان الجماعي العربي ١٩٤٩-١٩٥٤، مجلة افاق عربية ، العدد (١٠) ، بغداد ، ١٠حزيران ١٩٧٩ .

سابعاً : الموسوعات العربية :

- احمد عطية الله ، القاموس السياسي ، ط٣ ، القاهرة ،١٩٦٨ .